الدليل مختلف المدلول تامل واما الثاني فلان عدم الانفكاك انما هو دليل التلازم لا دليل العينية تامل لا يقال يتحقق التلازم بين شئ ونفسه لانا نقول نعم لا دليل التلازم على العام لا يدل على الخاص باحدى الدلالات الثلث واما في الثالث فلان من يقول بعينية الصفات لم يقل بان الصفة انقلبت وصارت ذاتا بعدما صارت صفة كما يفهم من قوله ولو كانت عينا لكان ذاتا بل قال ان الذات وحده يترتب عليه الاثر بلا انضمام امر زائد على الذات مثلا الذات يكشف له الاشياء بلا انضمام صفة العلم الى الذات فكذا الكلام في القدرة وغيرها فهذا معنى العينية وهو كما ترى لا يقتضي انقلاب الصفة ثم الملازمة الثانية ما فهمت معناها حتى يبحث عنها ثم ان يحط بالبال ان النزاع بين من يقول بان الصفات غير الذات وبين من يقول انها لا عين ولا غير لفظي لا حقيقي بناء على ان الغيرين عند اهل الحق ما يصح عدم احدهما مع وجود الاخر ومما لم يصح هذا المعنى في الصفات مع الذات لم يقولوا بالغيرية بالمعنى اللغوي فالنفي والاثبات في قولنا ان الصفات غير الذات او ليس غير الذات لم يكونا واردين على معنى واحد بعينه في الوجه الاول والله اعلم و ان القصد الى المعصية ليس كالقصد الى الكفر اذ الاول معفو دون الثاني و ان العرش والكرسي حق وهما امران محيطان بكل شئ وليس العرش عبارة عن الملك والكرسي عبارة عن العلم و ان الفرق بين الصفات الذاتية والفعلية هو ان ما يلزم من نفيه نقيضه فهو من صفات الذات كالحيوة فانك لو نفيتها يلزم الموت وما لا يلزم من نفيه نقيضه فهو من صفات الفعل كالاحياء فانه لا يلزم من نفيه نقيضه و ان عهد الميثاق ثابت بالكتاب وهو قوله تعالى واذ اخذ ربك من بني آدم من ظهورهم الاية والسنة وانه لم يحمل على المعنى الاية المذكورة والحديث المذكور فيه على المعنى المجازي المسلك السادس في المقالات التي اتفق عليه الاشاعرة والمعتزلة اتفقوا على ان معرفة الله واجب و ان النظر الصحيح كاف في معرفة الله تعالى ولا حاجة الى المعلم و انه تعالى ليس بمحل الحوادث و انه تعالى ليس في جهة ولا مكان ولا زمان ولا بجسم ولا جوهر ولا عرض ولا متبعض ولا يحل في شئ ولا يتحد بشئ و انه تعالى متكلم و ان ما عدا الافعال الاختيارية منا بالقضاء و القدرة

والقدر و ان الارادة يستلزم المحبة والرضاء و ان المكون حادث و انه عين المكون بحسب التحقق في الخارج و انه تعالى لم يكن في الازل خالقا ولا رازقا ولا مصورا ولا وهابا ولا توابا الى غير ذلك من صفات الافعال و ان الايمان يزيد وينقص و انه يجوز الاستثناء في الايمان في الاستقبال و ان ايمان المقلد غير صحيح قلت على ما هو المشهور من الاشعري و ان المستدل هو من يمكنه الوصول الى اليقينية على دليلها العقلي وهو من ليس كذلك و انه لا يجوز قيام العرض بالعرض و انه لا يقع تعذيب المطيع والعفو عن الشرك والكفر وكذا لا يقع التكليف بما لا يطاق قلت والمشهور من كتب الاشاعرة هو وقوعه و انه يمتنع صدور الافعال الكثيرة المتقنة من كالنائم و ان رؤيا الحالم باطل لا حقيقة لها اما عند المعتزلة فلفقد شرائط الادراك من المقابلة وانبثاث الشعاع وتوسط الهواء والبنية المخصوصة وغير ذلك من الشرائط واما عند الاشاعرة فلانه لم يجر عادته تعالى بخلق الادراك في الشخص وهو نائم و ان المتنبي اي الممتنع لذاته ليس بثابت في الخارج و انه لا يجب تعيين المعجزة بل يكفي ان يقول انا آت بخارق من الخوارق ولا يقدر ان يأتي احد بمثله و ان الانبياء معصومون عن الكفر وعن اظهاره تقية وعن الكبائر عمدا بعد الوحي و انه يجوز صدور الصغائر عنهم سهوا لا الصغائر الخسيسة و انه ليس لنبينا صلى الله تعالى عليه وسلم العمل في الاحكام الشرعية بالرأي والاجتهاد و ان ماله صلى الله تعالى عليه وسلم العمل بالوحي فقط و ان الانبياء افضل من الملائكة السفلية و ان النفس هو هذا الهيكل المحسوس و ان عذاب القبر وضغطة حق و ان مرتكب الكبيرة اذا مات بلا توبة وغلبت حسناته على سيئاته فهو ليس من اهل النار و ان قصد الكفر كفر لا يغفر ان مات القصد بلا توبة و ان الاسم غير المسمى و انه لا يجوز ان يكون المعدوم مرئيا هذا على قول البعض منهم و ان الاستطاعة بمعنى سلامة الالات والاسباب متقدمة على الفعل و انه لا يجوز مقدور بين قدرتين قادرين مستقلين ولا قادرين كاسبين و ان الارادة والمشية واحدة وانهما لفظان مترادفان و انه لا يجوز الخلف على الله تعالى لا في الوعد ولا في الوعيد المسلك السابع في المقالات الماتريدية الواقعة تلك المقالات في مقابلة

Copyright © King Saud University